أقيم برعاية من صاحب السمو

عمادة النشاط كرّمت اللجان العليا والعاملة المنظمة لحفل تكريم المتفوقين الخريجين

النفيسي يكرم المشاركات في تنظيم الحفل

...وتكريم المشاركين

تحت رعاية وحضور مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عبدالرزاق النفيسي أقامت عمادة النشاط والرعاية الطلابية حفلا لتكريم اللجان العليا والعاملة المنظمة لحفل تكريم المتفوقين للخريجين للعام 2012/2011 وذلك بقاعة كبار الزوار بديوان عام الهيئة بالعديلية.

في بداية الحفل قال عميد النشاط والرعاية الطلابية أ.د.خليفة بهبهاني ان هذا الحفل يأتي تكريما للجان العاملة في تنظيم حفل تكريم المتفوقين الذي اقيم على مسرح كلية التربية الأساسية - الشامية ، وردود الفعل والشهادة الطيبة من الحاضرين ، متمنيا استمرار هذه الجهود بالاحتفالات القادمة.

من جانبه، شكر مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عبدالرزاق النفيسي جميع أعضاء اللجان العاملة وحرصهم على إنجاح الحفل من خلال العمل بروح الفريق الواحد وإظهار الحفل بالمستوى المميز الذي نال كلمات الثناء والاعجاب من الحاضرين.

وقام كلا من مدير عام الهيئة د.عبدالرزاق النفيسي، ونائب مدير عام لقطاع التعليم التطبيقي والبحوث د.فاطمة الكندري، ونائب مدير عام الهيئة لقطاع الخدمات الأكاديمية المساندة أ.د.عيسى المشيعي، ونائب مدير عام الهيئة لشؤون الادارية والمالية د.محمود فخرا، وعميد النشاط والرعاية الطلابية د.خليفة بهبهاني بتكريم اللجان العليا واللجان العاملة للمنظمة شاكرين جهودهم وتفانيهم في اظهار هذا الحفل بما يليق بمكانتها المتميزة على أسرة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

من خلال نقل قضاياه إلى مختلف أجهزة دول مجلس التعاون

الجوعان تدعو لتعزيز دور المجتمع المدني ليكون عاملا مساعدا في إيصال قضايا الشباب

المنامة - «كونا»: حثت رئيسة معهد المرأة للتنمية في الكويت كوثر الجوعان أمس الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز دور المجتمع المدني ليكون عاملا مساعدا في ايصال صوت المجتمع والشباب على وجه الخصوص ونقل قضاياه الى مختلف اجهزة دول المجلس.

وقالت الجوعان في تصريح لـ«كونا» عقب افتتاح مؤتمر «البحرين وطن للجميع» الذي تترأس احدى جلساته تحت عنوان «الاصلاح السياسي» ان المجتمع المدني في دول المجلس له دور فاعل وكبير في نقل قضايا الشباب ومطاليهم الى الاجهزة المعنية.

واوضحت ان الامم المتحدة دائما ما توصي بتعزيز دور المجتمع المدني باعتباره وسيطا مهما للتعرف على واقع المجتمع واحتياجاته وبخاصة ان العاملين في قطاع المجتمع المدني متطوعون يهدفون للمصلحة العامة.

واشارت الى التعاون القائم بين المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في الكويت وقطاع المجتمع المدني البحريني باقامة انشطة مختلفة في كلا البلدين.

واوضحت ان مشاركتها في هذا المؤتمر الذي تنظمه «جمعية المرأة المعاصرة» تأتي من باب التعاون والتواصل بين الطرفين.

وشددت الجوعان على اهمية الاهتمام بقطاع الشباب وابراز قضاياه وايصالها الى كل المسؤولين سواء داخل الكويت او في دول مجلس التعاون وبخاصة ان دول مجلس التعاون الخليجي لديها العديد من التحديات المشتركة التي تخص الشباب.

واكدت اهمية الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي كمدخل مهم للاصلاح العام الذي يعكس اهتمام الشباب موضحة ان الاصلاح يكون بالنقد الموضوعي ومعالجته في اطاره القانوني.

ولفتت في هذا الاطار الى مبادرة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح واحتضان سموه لقضايا الشباب عن طريق عقد مؤتمر بعنوان «الكويت تسمع» من اجل طرح الشباب قضاياهم وطموحاتهم ومشاكلهم بشكل موضوعي.

يذكر ان مؤتمر ان «البحرين وطن للجميع» الذي انطلقت فعالياته اليوم يتناول محاور مهمة منها المحور الاقتصادي وابراز قضية الاصلاح الاقتصادي واثره على التنمية المستدامة والمحور الاجتماعي ودوره في تكوين شخصية الشباب والمحور السياسي ودوره في خلق ثقافة سياسية.

تمات

محاولة آثمة

مسعاه الخبيث لتمزيق نسيج المجتمع وإشعال الفتنة بين أبنائه» وان الكويتيين «سيتجاوزون هذه الصغائر، كما تجاوزوا غيرها من قبل، وسيواصلون تمسكهم بوحدتهم ولحمتهم وترابطهم، وسيرشد كيد الكائدين إلى نحورهم ولن يجنوا إلا الخسران المبين، فشعبنا الذي عاش مئات السنين محافظا على وحدته، ورافضا أي انقسامات طائفية أو قبلية، يستعصي على كل من يكيد له أو يتربص به الدوائر».

في هذا السياق قال رئيس مجلس الأمة علي الراشد إن الاعتداء على بيوت الله أمر يخالف الدين الإسلامي الحنيف، ولا أرى فرق بين الصهاينة الذين يعتدون على المسجد الأقصى، وبين كل من يعتدي على أي مسجد آخر، وعلى وزارة الداخلية التحرك سريعا للقبض على كل من تسول له نفسه بالعبث بوحدتنا الوطنية ويحاول إثارة الفتن في وطننا الآمن.

واختتم الراشد تصريحه بـ«حفظ الله الكويت وشعبها من شر الفتن ماظهر منها ومابطن».

ودان النائب خليل الصالح تكرار التعدي على مسجد البحارنة، من دون تحرك مسؤول يتصدى لهذه الممارسات، مشددا على ان هذه الافعال المشينة محاولة رخيصة لاشعال نار الفتنة الطائفية في الكويت، مطالبا وزير الداخلية والحكومة ونواب الأمة بـ«التصدي لهذا المخطط المدمر، الذي لايريد بالكويت وأهلها خيرا».

واستنكر النائب السابق محمد هايف الاعتداء على مسجد البحارنة، مطالبا بالتحقيق وكشف المتورطين، وشدد على انه «عمل جبان يراد منه اثارة الفتنة في البلاد، وواجب وزارة الداخلية درء الفتنة».

وأكد النائب أحمد لاري: «ان التعديات المتكررة على مسجد البحارنة لايقوم بها إلا من هو حاقد وبعيد عن القيم الاسلامية بل وحتى الانسانية»، واصفا إياهم بأنهم «مرتزقة يعملون ضد كل الشعب بجميع مكوناته، وسيقف الكويتيون جميعا كما كانوا بالسابق وسيستمرون يدا واحدة». فيما قال النائب صالح عاشور: حذرنا من الفتنه الطائفيه في الجلسه الاماميه، ولذلك تكرار الاعتداء على مسجد البحارنة وللمرة الرابعة وبدون ضبط الجناة المجرمين مثيري الفتنه تتحمل الداخلية المسؤوليه كامله.

وقال النائب ناصر الشمري: «ان الاعتداء على اي دور للعبادة هو اعتداء على الكويت وكيانها»، فيما دعا النائب خالد الشطي وزير الداخلية الى «سرعة القاء القبض على المجرمين الذين اعتدوا على بيت من بيوت الله وكشف من ورائهم وتقديمهم الى العدالة». وقال النائب عدنان المطوع: ياوزير الداخلية الاعتداءات المتكررة على بيت من بيوت الله دون رادع كما حصل بمسجد البحارنة بالدعية أمر في غاية الخطورة، يحمل في طياته فكرا ارهابيا وتكفيريا، يتطلب تطبيقا حازما ورادعا للاعمال الجنائية التي فاقت قانون الكراهية والوحدة الوطنية».

واستنكر النائب هاني شمس تكرار التخريب الذي تعرض له مسجد البحارنة، مؤكدا على ان «هناك اشخاصا لا يريدون الاستقرار والأمان لبلدنا ويغيظهم تلاحم شعبنا الطيب»، بينما قال النائب مبارك النجادة انه من الواضح ان وحدتنا الوطنية المتينة واخوتنا الاسلامية الصلبة «تؤرق مرضى القلوب، بحيث كلما تفوقنا في الصمود امام الفتن الطائفية والقتوية البغيضة وحافظنا على تسيجنا المتماسك، تفتقت اذهان اولئك المرضى عن ممارسة آثمة جديدة وفعل أحمق متكرر».

وشجب النائب نبيل الفضل الاعتداء على مسجد «البحارنة» ووجه سؤاله الى وزير الداخلية: «ماذا تنتظر لاحتواء مظاهر الطائفية البغيضة والضرب على يد مروجيها من جهلة، وهل مخفر الدعية يحمي سكانها ومبانيها ام يحمي منطقة اخرى، والى متى هذا التراخي الامني»؟

واعتبرت النائبة صفاء الهاشم ان الاعتداء على مسجد «البحارنة» للمرة الثالثة، «يؤكد ضعف الأداء في تطبيق القانون وفرض الهيبة على الطائفيين والتكفيريين الذين يسرحون ويمرحون الآن». وأضافت: «كلنا يقين بأن سيف القانون لن يطولهم»، كما استنكر النائب فيصل الدويسان الاعتداء على مسجد البحارنة للمرة الثالثة ووصفه بالاعتداء على جميع مساجد البلاد.

وتساءلت النائبة د.معصومة المبارك: «ماذا تنتظر باوزير الداخلية؟ هذه شرارات فتنة وعبث بالأمن الوطني، فلا تهمل مستصغر الشرر، ولا تنكر بعد اليوم الانفلات الأمني وسببه غياب العزم والحسم في فرض هيبة القانون وحماية الوطن من العابثين».

واستنكر تجمع «العدالة والسلام» ما وصفه بـ«التصرفات غير المسؤولة وغير الوطنية التي حدثت من تكرار الاعتداء على مسجد «البحارنة»، مؤكدا أن هذا الاعتداء يؤكد وجود مساع خبيثة لتمزيق وحدتنا الوطنية».

الهيفي والعبدالله

سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء على تذليل كل الصعوبات أمام حالة الرقيب عابدين وعمل كل ما من شأنه استقرار حالته الصحية وتمائله للشفاء وحتى ايفاده للعلاج في الخارج اذا استدعى الامر ذلك بعد استقرار حالته الصحية.

وأوصى الوزير الهيفي ادارة مركز البابطين للحروق وجراحة التجميل والطاقم الطبي والفني المتابع لحالة الرقيب عابدين بالاهتمام به واجراء الفحوصات اللازمة باستمرار ومتابعة حالته الصحية دوريا.

نواب: لن نسمح

إجراءات تؤكد جديتها في ضبط الإنفاق والحد من الهدر المالي.

والتخطيط الشامل الذي يجعل زيادة الرسوم هي الخيار الأخير، وليس الأول، لزيادة دخل البلاد وتنويع مصادره.

في هذا السياق أكد النائب مبارك النجادة ان الشعب الكويتي واع ومثقف ويستطيع ان يتفهم أي مطلب حكومي، مشيرا الى ان مشكلة المطالب الحكومية انها تلاحظ جانبا وتغفل عن آخر.

اضاف النجادة في تصريح خاص لـ«الصباح»، تعقيبا على نية الحكومة فرض رسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة خلال الأيام المقبلة: ان السلطة التنفيذية تتطرق لموضوع الضرائب، وفي الوقت ذاته تغفل وتتجاوز عن الهدر والفساد بالعديد من الجوانب الاخرى، منوها إلى انه من بسبب ذلك لن يتقبل المواطن فكرة الرسوم على الخدمات او الضرائب.

واوضح انه لو كانت الامور تسير بشفافية وعدم وجود فساد وتتفيع لكان ذلك ادعى لتقبل المواطنين فكرة فرض الرسوم او الضرائب على الخدمات، مؤكدا ان الحكومة «سوف تنتحر سياسيا اذا ما قفزت على حقائق معينة مترسخة في أذهان المواطنين، ولا تجعلهم يتقبلون الافكار التي تنتوي تطبيقها في الأيام المقبلة، الا في حال اذا استخدمت السلطة سياسة الفرض وتجاهلت مشاعر الشعب، وفي هذه الحالة عليها ان تتحمل ردود الأفعال».

من جانبه أكد النائب سعد البوص أن فرض الرسوم على الخدمات يأتي من خلال مشروع قانون تتقدم به الحكومة للمجلس، وحتى الوقت الحالي لم يتم التقدم بشيء من هذا القبيل، مشيرا إلى انه لو حدث وقدم هذا القانون فانه لن يحظى بالقبول من غالبية النواب.

وقال البوص في تصريح خاص لـ«الصباح» إنه لا يجوز فرض اية رسوم او ضرائب على الخدمات المقدمه للمواطنين، متسائلا: «ماذا قدمت الحكومة كي تطلب فرض رسوم وهل تحصل الرسوم على شيء قاصر»؟!

وفي رده على ماذكره نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي بأن الكويت لديها مورد دخل واحد هو النفط، ولابد من تعدد موارد الدخل، اوضح البوص انه: «لا يجوز ان تدار الأمور بطريقة «السيف الماضي»، كما يريد الوزير، وانما لابد أن يحدث تعدد في مصادر الدخل من خلال الاستثمارات، لاسيما وان هناك من 70 الى 100 مليون دينار متراكمة من الميزانيات الثلاث الأخيرة»، سائلا الوزير الشمالي «ماذا فعل بهذه الاموال»؟ واستنكر ان يكون قصم ظهور الشعب بالرسوم هو احد موارد الدولة.

بدوره استنكر وبشدة النائب عصام الدبوس اي خطوة للحكومة تهدف الى فرض رسوم او ضرائب على الخدمات المقدمة للمواطنين وقال في تصريح خاص لـ«الصباح»: مخاطبا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي: «من زين خدماتكم تبون تاخذون عليها رسوم يا الشمالي»، لافتا إلى «تدني مستوى الخدمات الصحية، وغياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط الحكومي الجيد، ودعا إلى أن تكون هناك «رؤية واضحة ويتم وضع إستراتيجية عمل بمنهجية جديدة للمرحلة المقبلة».

اضاف الدبوس أن المواطن أصبح اليوم متعبا بسبب سوء الخدمات الصحية والإسكانية والمرورية، مطالبا الحكومة بسرعة تحديد خطتها الإستراتيجية، حتى لا تعاني الأجيال القادمة وتقطف الثمار المرة لما نزرعه اليوم.

توجه نيابي

في المستقبل على العقارات.

وأضاف العوضي في اقتراحه أن تملك الأجانب للعقار في الكويت فرصة استثمارية جديدة لدعم واجتذاب مدخرات الأجانب والحفاظ عليها ضمن الاقتصاد المحلي في ظل وجود نسبة كبيرة من الأجانب وحاجة السوق العقاري إلى السيولة.

وقال العوضي ان اهتمام الدولة بدراسة تملك الأجانب للعقار يعتبر فكرة ذات هدف أيجابي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إذ تعكس تلك الفكرة محورا فعليا لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة منذ بداية تفعيل خطة التنمية الحالية، والتي تستهدف تحسين المناخ الاقتصادي بصفة عامة، والعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، والحد من تفور المدخرات النقدية للعمالة الأجنبية إلى خارج البلاد.

«المركزي»: توسيع

واضاف الهاشل في تصريح لـ«كونا» أمس أنه في إطار تكريس الدور الرقابي للبنك المركزي في مجال حماية حقوق العملاء الأفراد وبصفة خاصة عملاء القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة والذي اصبح يشكل نهجا رقابيا راسخا لدى البنك فقد أنشا منذ عام 2009 وحدة للشكاوى تتولى من خلال ادوات الرقابة المكتبية والميدانية فحص الشكاوى المقدمة من هؤلاء العملاء فيما يتعلق بتعاملهم مع الوحدات الخاضعة لرقابته. وذكر انه من أجل إيجاد حلول عملية مناسبة لمعالجة شكاوى هؤلاء العملاء فقد تم أيضا إصدار تعليمات بتاريخ 19 يناير 2011 إلى كل البنوك وشركات الاستثمار العاملة بالكويت بشأن إنشاء وحدة لديها للتعامل مع شكاوى العملاء ومعالجتها وتم العمل بوحدات الشكاوى لدى كل البنوك وشركات الاستثمار اعتبارا من تاريخ الاول من يوليو 2011.

وقال المحافظ انه منذ ذلك التاريخ أصبحت مهمة معالجة الشكاوى مشتركة بين البنك المركزي والبنوك وتتم على مرحلتين حيث يقوم العملاء في المرحلة الأولى بتقديم الشكاوى إلى البنوك والتي تقوم بدورها باتخاذ اللازم في هذا الشأن والرد بعد ذلك على الشاكي خلال مهلة محددة «شهر من تاريخ تقديم الشكوى» وتلتزم البنوك ايضا بموافاة بنك الكويت المركزي بتقرير شهري بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي بطبيعة تلك الشكاوى. واوضح الهاشل ان المرحلة الثانية تأتي في حال عدم توصل العميل إلى تسوية مع البنك بخصوص الشكوى حيث يمكن لهذا العميل التقدم إلى بنك الكويت المركزي بتظلم مرفقا به رد البنك المشكو في حقه للنظر في مدى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب البنك.

وقال المحافظ إنه إذا ما تبين وجود مخالفة من جانب البنك المعني فانه يتم إلزامه بتصويبها ورد المنافع التي يكون قد حصل عليها بغير وجه حق إلى العميل مع توقيع الجزاءات اللازمة وفقا للمادة «85» من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية علما بان ذلك من ضمن مهام التفتيش الذي يجري على البنوك وشركات الاستثمار للتحقق من سلامة ما تقوم به من إجراءات بهذا الصدد.

واضاف المحافظ انه في إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من جهود حثيثة ومتواصلة لحفظ حقوق العملاء ونشر الوعي لديهم فقد تم توسيع مهام وحدة الشكاوى وتعديل تسميتها إلى وحدة «حماية العملاء» مبينا ان الوحدة ستستمر في تلقي ودراسة الشكاوى والتظلمات المقدمة إلى بنك الكويت المركزي وفقا للآلية المبينة آنفا اضافة إلى مهام جديدة أنيطت بهذه الوحدة.

وذكر ان المهام الجديدة للوحدة تتمثل في تقديم الخدمة الهاتفية للرد على استفسارات عملاء المؤسسات المالية في البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل من الأفراد وشرح آلية تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ما تقدمه تلك المؤسسات المالية من منتجات وخدمات متعلقة بالقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة وبطاقات الائتمان والرسوم والعمولات وما تتضمنه من شروط وأحكام تتعلق بحقوق هؤلاء العملاء والتزاماتهم وبما يجعل الصورة أكثر وضوحا أمام العملاء عند اتخاذ قراراتهم بشأن حصولهم على تلك الخدمات والمنتجات المالية.

وقال انه في إطار تسهيل إجراءات تواصل هؤلاء العملاء مع وحدة «حماية العملاء» في البنك المركزي فقد تم تخصيص رقم هاتف لهذا الغرض هو «1864444» مبينا ان بامكان العملاء الاتصال بهذا الرقم خلال أوقات العمل الرسمية. وافاد بأن بنك الكويت المركزي وفي ضوء ما يوليه من اهتمام بشأن حماية حقوق العملاء لدى البنوك والوحدات الخاضعة لرقابته فانه لا يألو جهدا في تنظيم العلاقة بين هؤلاء العملاء والجهات التي يتعاملون معها في إطار بناء علاقة متوازنة تحمي حقوق جميع الأطراف.

«البلدي» يبحث

وافاد المجلس البلدي في بيان صحافي امس ان الوفد الكويتي برئاسة زيد عايش العازمي رئيس المجلس اجتمع مع رئيس مركز التحكم بحركة المرور في اسطنبول المهندس محمد نجيب ارتاس وتم استعراض آخر التقنيات الحديثة المساعدة على زيادة الوعي والثقافة المرورية باستخدام موقع رسمي على شبكة الانترنت يطلع المواطنون من خلاله مباشرة على سير هذه الحركة وأماكن الازدحامات في المدينة.

وتابع أعضاء الوفد الكويتي ما تنقله شاشات التلفزة عن سير الحركة المرورية مباشرة في كل مكان من مدينة اسطنبول وترصد كل الاحداث والحوادث ليكون ذلك دليل اثبات للمخالفات ووسيلة لتحديد المخطئ والمتسبب بوقوع الحوادث.

وعلاوة على ذلك تتيح التقنية الحديثة لسكان المدينة ارسال رسالة عبر الانترنت عن النقطة المراد الوصول اليها ليقوم الحاسب الالي بارسال خيارين لهم عن كيفية الوصول أولهما أقصر مسافة وثانيهما أسرع وقت مع تبيان أماكن الاختناقات المرورية وسرعة سير المركبات في الطريق المزمع سلوكها.

واطلع وفد المجلس البلدي ايضا على غرفة عمليات المرور التي تتبع مجلس بلدية اسطنبول وتضم 50 موظفا يعملون على مدار الـ24 ساعة بالتناوب ويتابعون عبر كاميراتهم جميع شوارع المدينة من خلال 600 كاميرا ترصد كل ما يحدث في الطرقات وعند اشارات المرور بما فيها الحوادث وتتولى الكاميرات تحديد مرتكبيها سواء كانت دهسا أو اصطداما أو تجاوز الاشارة الضوئية حتى ان حاول مرتكبو الحوادث الهرب كما تقدم الدليل القاطع عن مرتكبي الحادث بالفيديو بما لايقبل اثبات العكس.

«الصحة»: 18 ألف

تصريح لـ«كونا» ان عدد شهادات الميلاد التي جرى صرفها لأبناء هذه الفئة منذ ابريل 2011 وحتى نهاية مارس 2013 بلغ 17736 شهادة في حين بلغ عدد شهادات الوفاة الصادرة لهم خلال الفترة نفسها 1072 شهادة.

واضاف ان الربع الاول من العام الحالي شهد اصدار 1003 شهادات تشمل 968 شهادة ميلاد و35 شهادة وفاة.

وذكر ان ادارة السجل المركزي للمواليد والوفيات ملتزمة بتطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن وضع عبارة «غير كويتي» في حقل الجنسية بدلا من عبارة «مقيم بصورة غير قانونية» في الشهادات التي تصدرها مضيفا انه بعد صدور هذا القرار اصبحت آلية اصدار الشهادات أكثر تنظيما ويسرا وازدادت طلبات المتقدمين من هذه الفئة.

وأفاد العازمي بأن اجراءات استخراج شهادات الميلاد للمقيمين بصورة غير قانونية تتطلب احضار بلاغ الولادة من المستشفى للطفل اضافة الى عقد الزواج والبطاقة الأمنية للأب والأم حيث يتم بعدها مخاطبة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية للاستدلال والاستفسار عن جنسية الأب والأم.

وقال انه بعد ورود رد الجهاز المركزي يتم الاتصال بصاحب العلاقة للحضور وتسجيل اسم المولود واستكمال اجراءات استخراج الشهادة على أن ترسل طلبات صرف الشهادة بعد ذلك للطباعة وتحديد موعد آخر لتسلمها.

وأشاد بالتعاون القائم بين الادارة والجهاز المركزي الذي أدى الى تسريع وتيرة استخراج الشهادات بسهولة ويسر أكثر من ذي قبل والحد من الازدحامات التي كانت تشهدها الادارة.

«الداخلية»: 9464 مخالفة

في نطاق محافظة العاصمة وحجز41 مركبة، بينما تم توقيع 980 مخالفة وحجز 30 مركبة في محافظة الفروانية.

وأضافت أن محافظة حولي سجلت 1993 مخالفة وتم حجز 79 مركبة، بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الأحمدي 1211 مخالفة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 70 مخالفة بينما بلغت المخالفات في الجهراء 720 مخالفة وحجز12 مركبة.

وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 2252 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز216 مركبة، وتم تسجيل 347 مخالفة في المطار.

مصر: الطائفية

المسلمين بمنطقة سموحة في الاسكندرية بمصر.

وقال وكيل وزارة الصحة بالمحافظة محمد الشرقاوي في تصريحات له أمس انه تم نقل المصابين الى مستشفيات الاسكندرية المختلفة لتلقي الرعاية الصحية مؤكدا عدم وجود اصابات بطلقات خرطوش.

وتشهد حاليا منطقتا سموحة وسيدي جابر بوسط المدينة مناوشات متقطعة بين المتظاهرين حيث تقوم قوات الأمن بمحاولات حذرة لفض تلك الاشتباكات ومنع تطورها من خلال القاء القنابل المسيلة للدموع.

الى ذلك أفادت التسريبات الواردة من داخل الجيش المصري أنه تم رصد مخطط إخواني، حسب صحف مصرية، للسيطرة عليه، وإقالة وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي، بمباركة دول غربية، وفي طليعتها الإدارة الأمريكية، وبحسب تلك الصحف، صرحت مصادر عسكرية بأن إقدام الإخوان على تلك الخطوة يمثل خطا أحمر.

ووصل التوتر بين الجيش المصري وجماعة الإخوان إلى مرحلة الذروة على خلفية رسائل غير مباشرة متبادلة بين الطرفين طيلة الأشهر الماضية، وأبرزها حديث وزير الدفاع، نهاية العام الماضي، عن انحياز الجيش للشعب المصري، ورفضه العنف، ودعوته لحوار سياسي.

فضلا عن ذلك، اتهمت مصادر الجيش الإخوان بتدبير حملة على الإنترنت للنيل من القوات المسلحة، كما أشارت إلى أن جهات عليا، لم تسمها، أمرت بإغلاق ملف قتلى رفح الستة عشر، وأكدت أن الجيش لن يقبل إزاء السيسي بتكرار سيناريو المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان، في إشارة لإقالة ضباط رفيعين بعد تولي مرسي الرئاسة.

المالكي: قضية

يعرفونه، ويعذروننا عليه، ونحن أيضا نعرف ماذا في الكويت وتعذرهم عليه، أما قضية تأجيل زيارة رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك فليس موقفا بقدر ما كانوا يعتقدون انه مصلحة للعراق على اعتبار أجواء المظاهرات التي كانت موجودة وخشية أن تسبب إحراجا.

الأسد: أنا حي

المعنوية للشعب السوري، وأنا لا أعيش لا في بارجة روسية ولا في إيران، أنا أعيش في سوريا في نفس المكان الذي كنت أعيش فيه دائما»، مشيرا إلى أن الصراع في سوريا لم يكن بالأساس محليا، «لكن الموضوع برمته صراع خارجي على سوريا مرتبط بالخارطة الإقليمية» كما قال.

وقال الأسد: «نحن محاطون بدول تساعد الإرهابيين، وتسمح لهم بدخول سوريا». واتهم تركيا بدعم الثوار عمدا، لكنه قال إنه ليس واضحا ما إذا كان الأردن دعم أيضا معارضيه بشكل متعمد أم لا. كما حذر من أن سقوط حكومته، أو انقسام سوريا، سوف يكون له «تأثير الدومينو» في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وسيوجد «فترة من عدم الاستقرار لسنوات طويلة وربما لعقود»، وفق تعبيره.

وأضاف الأسد في المقابلة: «أردوغان لم يقل كلمة صدق واحدة منذ بداية الأزمة في سوريا». ووجه انتقادا خاصا للجامعة العربية التي جمدت عضوية سوريا في نوفمبر 2011، وأعطت المقعد الخالي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، معتبرة إياه الممثل الشرعي للشعب السوري، في احتفال رسمي في 26 مارس الماضي.

وقال: «الشرعية الحقيقية ليست من منظمات ولا من مسؤولين خارج بلدك. كل هذه المسرحيات ليس لها أي قيمة بالنسبة إلينا».